

محاضرة بعنوان:

المنهج التاريخي

- الاستردادي



المنهج التاريخي

تعريف المنهج التاريخي

لغة:

أرخ، تأريخ، تسجيل حادثة ما في مكان ما وزمان ما.

إصطلاحاً:

تعريف التاريخ اصطلاحاً: عرفه ابن خلدون على أنه: "إن فن التاريخ... لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأولى، تُتمى فيها الأقوال، وتُضرب فيها الأمثال... وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها" وهو تأريخ لماضي الإنسانية والحضارات وما تركه الإنسان من آثار مادية وثقافية من خلال الكتابة والتدوين، وهو ذاكرة الشعوب و مرآة للأمة تعكس لنا حوادث الماضي وحقبات من الزمن، والتي كانت نتيجة تفاعل بين الأفراد في مكان ما وزمن ما.

المنهج التاريخي:

سمي كذلك بالمنهج الاستردادي لأنه عبارة عن عملية استرداد واسترجاع للماضي، وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، حيث يساعد الباحث الاجتماعي خصوصاً عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية، وتطور النظم الاجتماعية من خلال التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علمياً في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة ومن ثم الوصول إلى تعميمات والتنبؤ بالمستقبل.

في العلوم القانونية:

المنهج التاريخي هو "الاسترداد العلمي والموضوعي لأحداث الماضي التشريعي والقضائي". ينطلق هذا المنهج من مسلمة أن القاعدة القانونية ليست وليدة الصدفة، بل هي تراكم حضاري طويل. يهدف المنهج إلى تتبع التطور الكرونولوجي (الزماني) للقوانين والأنظمة، لفهم الظروف السياسية، الاقتصادية، والدينية التي أدت إلى ميلادها، وكيف تطورت لتصل إلى شكلها الحالي، مما يساعد الباحث على الفهم الصحيح لـ "إرادة المشرع التاريخية".

2. الأصول التاريخية ورواد المنهج:

• ابن خلدون: في مؤلفه "المقدمة"، وضع اللبنات الأولى لعلم التاريخ النقدي، محذراً من النقل الأعمى للروايات وداعياً إلى إخضاعها للنقد.

• فريدريش كارل فون سافيني:

عارض بشدة فكرة التقنين المفاجئ، وأكد أن القانون كاللغة يتطور ببطء مع الأجيال، وهو نتاج "الروح الشعبية"، ولا يمكن فهمه إلا بدراسة تاريخ الأمة.

3. الأسس والخطوات الإجرائية للمنهج التاريخي:

العمل التاريخي في القانون يمر بأربع مراحل صارمة:

• أولاً: تحديد المشكلة (الظاهرة التاريخية)

ويقصد بها تحديد الموضوع الذي تقوم حوله التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية. الأمر الذي يؤدي الى تحريك عملية البحث التاريخي. مثال أصل الدولة ونشأتها في القانون الدستوري.

• ثانياً: الحصر والجمع

هي مرحلة جمع "المادة الخام"، وتتمثل في المصادر الأولية (المعاهدات القديمة، الجرائد الرسمية، المداولات البرلمانية "الأعمال التحضيرية"، المخطوطات)، والمصادر الثانوية (كتب الفقه القديمة التي شرحت تلك القوانين).

• ثالثاً: النقد التاريخي

(النقد الخارجي): وهو فحص الوثيقة من الخارج للتأكد من أصالتها. هل هذه النسخة من الدستور أو القانون أصلية أم مزورة؟ هل يعود نوع الورق والحبر والختم إلى تلك الحقبة الزمنية حقاً؟

النقد الباطني (النقد الداخلي)

وهو فحص "مضمون" الوثيقة للتأكد من حقيقة المعاني والمعلومات التي تضمنتها الوثائق.

• رابعاً: التركيب التاريخي:

• بعد تمحيص الوثائق، يقوم الباحث بصياغة الأحداث والتطورات القانونية في بناء سردي تحليلي متماسك يربط الماضي بالحاضر.

4. تقييم المنهج التاريخي (الإيجابيات والسلبيات):

• الإيجابيات:

• يمنح الباحث أو القاضي بصيرة عميقة لحل التناقضات الموجودة ما بين النصوص، من خلال العودة لـ "الأعمال التحضيرية" للبرلمان، يفهم القاضي القصد الحقيقي الذي كان يدور في ذهن المشرع وقت الصياغة.

• السلبيات:

• صعوبة العثور على الوثائق الأصلية (تلف الأرشفة أو حرق السجلات)، بالإضافة إلى خطر الوقوع في فخ "المفارقة التاريخية"، أي تفسير قوانين الماضي بعقلية وقيم الحاضر.